

"نظام الخراج بين الامبراطورية الساسانية والخلافة الراشدة"

م.د. عبدالهادي طعمه عفات العتابي

abd-alhadi.toma@alkutcollege.edu.iq

قسم علوم القرآن والريية الاسلامية ، كلية الكوت الجامعة

ملخص

الخراج كلمة بهلوية استخدمها العرب اشتقت في اللغة العربية من الفعل الثلاثي "خرج". يبدو ان الخراج لم يكن تشريعا بل كلمة اخذت في صدر الاسلام مكانتها تدريجيا لتعني ضريبة الارض او الاجور التي تؤخذ على املاك الدولة ولكن ما يستفاد منه من الكتب الفقهية ان الخراج هو الضريبة المخصصة للأراضي فقط. كانت الدولة الساسانية مهتمة في الخراج كثيرا لأنه يعني لها الضريبة العقارية التي تقع على الاراضي الزراعية التي اخذت عنوة وكانت تعد من الإيرادات الرئيسية للدولة ولأهمية الموضوع وارتباطه بالتنظيم الاقتصادي الذي يهتم كل الازمنة وتنظيم الموازنات العامة للدولة تطلب بحث جذور هذا التشريع واصله لتسليط الضوء على جوانبه التاريخية والعقدية واثار الحضارات الاخرى. كلمات مفتاحية:خراج ، ساسانيين ، فتح العنوة

"The Kharaj System between the Sasanian Empire and the Rightly Guided Caliphate"

Inst.prof. AbdulHadi Tuama afat Al-Atabi Ph.D

abd-alhadi.toma@alkutcollege.edu.iq

Department of Qur'anic Sciences and Islamic Education / Kut University College

Abstract:

Kharaj is a Pahlavi word used by the Arabs. It is derived in the Arabic language from the triliteral verb "khārāj."

It seems that Kharaj was not legislation, but rather a word that gradually took its place at the beginning of Islam to mean land tax or wages taken on state property, but what is learned from jurisprudential books is that Kharaj is the tax allocated to lands only.

The Sasanian state was very interested in the tax because it meant to it the real estate tax that fell on agricultural lands that were taken by force and it was considered one of the main revenues of the state. The importance of the issue and its connection to the economic organization that concerns all times and the organization of the state's general budgets requires examining the roots of this legislation and its origins to shed light on its historical aspects. Doctrine and the effects of other civilizations.

Keywords: abscess, Sassanians, forced opening

المقدمة

يعد الخراج من اهم ركائز الاقتصاد لأي حضارة او إمبراطورية او دولة، لهذا الغرض نلاحظ اهتمام الدول به منذ القدم لأنه عصب الحياة وقوة الدولة مالياً، فأغلب الدول مسكت بيدها الخراج الذي يجمع موارد اراضيها.

وقسم البحث الى ثلاث فقرات جاءت اولاً حول مفهوم الخراج وتعريفه والفقرة الثانية حول نظام الخراج عند الإمبراطورية الساسانية وأسباب تنظيمه وكيف سنوا له القوانين، ونظموا هذه الضريبة على الرغم من اتساع مساحة الإمبراطورية التي بدت من الصين الى بلاد الشام، وما جرى على هذا النظام من تغيير لأسباب عدة، وجاء في ذلك تبين مقادير الخراج عندهم، اما الفقرة الثالثة من البحث توضح الخراج في عهد الخلافة الراشدة وقسمت الى نبذة عن الخراج في عهد الرسول الاكرم محمد بن عبدالله صلى الله عليه واله وسلم

ثم حددت الفقرة التي تلتها هو الخراج في العهد الراشدي الذي تناولنا فيها كيف قسم خراج الاراضي ومقاديره بعد فتح العراق ايام الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) وايام الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) وماهي اجتهاداتهم في ذلك.

أولاً: مفهوم الخراج

الخراج في اللغة العربية تعني الاتاوة او الضريبة او التقدير واشتقاقه جاء من الفعل "خرج"، وهو فعل ثلاثي والخراج يعني ما يخرج من الارض (ابن منظور ١، ١٤١٤هـ)، ويعني حاصل الارض، اعطاء الهدية، النفع، الدخل، ولكن بالتريخ اصبح بالعرف الخاص يعني ضريبة الارض (طباطبائي، ١٣٦٢ هـ.ش) وقيل يعود تسمية الخراج الى كلمة طسقا (tasqa) ذات الاصول الارامية السريانية ممتدة من اليونانية؛ اما في اللغة الاكديّة اطلق على الخراج (ilku) (كاتبي، ١٩٩٤م) اما كرستسن يؤكد ان أصل الكلمة فهو من البهلوية استخدمها العرب بلفظتها (كرستسن، بلا-ت) ووردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: (أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَجَ رَجُلٌ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ) (المؤمنون، اية ٧٢)، وقوله تعالى: (فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰ أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا) (الكهف، اية ٩٤)، واستخدمت كلمة الخراج في لغة العرب اسم للكراء والغلة (الماوردي ١، بلا ت) ولا يوجد فرق في استخدامها عند الساسانيين. و بعد فتح العراق حدث اختلاف على ملكيت اراضي الفتح وانتقال ملكية اراضي السواد الى المسلمين فتم الاتفاق على ابقاء الاراضي بيد شاغلها مقابل اعطاء قسم من المحصول او مبالغ حسب مساحة الارض طبق ما كان يؤخذ منهم في زمن الساسانيين (رضائي، ٢٠٠٠).

اذاً الخراج هو: شيء يخرج القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم او الإتاوة التي تؤخذ من أموال الناس (ابن منظور ١، ١٤١٤هـ)؛ (الزبيدي ، بلا ت)، وقد يعني ما يترتب من ضرائب على المحاصيل الحقلية الناتجة من استغلال ارض من قبل الزُّرَّاع لها (شليبي، ١٩٧٤).

اهتم ملوك الفرس في عصر الساسانيين بسواد العراق حيث كانوا يعدهو قلب الدنيا والباقي الجسد واطلقوا عليه اسم (دل ايرانشهر) ومعناه (قلب ايران) اي الاقليم المتوسط لجميع الاقاليم (ابن الفقيه، ١٤٢٢هـ).

ويبدو ان الخراج لم يكن تشريعاً بل كلمة اخذت في صدر الاسلام مكانتها تدريجياً لتعني ضريبة الارض او الاجور التي تؤخذ على املاك الدولة والخراج هو اجتهاد على العكس من الجزية فهي نص (الماوردي ١، بلا-ت). وقد اشار الى ذلك الخليفة الثاني في حديثه: (وقد رايت ان احبس الارضين بعلوجها وأضع عليهم فيها الخراج) وهذا ماراه الخليفة الثاني نفسه (ابو يوسف ، بلا-ت). وما يفاد من الكتب الفقهية ان الخراج هو الضريبة المخصصة للأراضي فقط ويطلق على القائمين بجمع الخراج في اللغة الفارسية (اماركاران) (كرستسن، بلا-ت).

وقد ورد في الفقه الإسلامي مفهوم الخراج مرتبطاً مع الأراضي التي فتحت عنوة* (الانصاري ، بلا-ت)*، كالسواد وأراضي الشام ومصر، والذي أصبح أهم إيرادات بيت المال في ما بعد (شليبي، ١٩٧٤).

ثانياً: نظام الخراج عند الدولة الساسانية وأسباب تنظيمه

اهتمت الامبراطورية الساسانية في ضريبة الخراج كثيراً. وهي الضريبة التي تقع على الأراضي الزراعية، وتعد المصدر الأساسي لإيرادات الإمبراطورية في وقتها (كرستسن، بلا-ت) كان جباية الخراج في الإمبراطورية الساسانية يتم عن طريق نظام المقاسمة (الاصطخري ، ٢٠٠٤)؛ (الحموي، ١٩٩٥).

وتبلغ هذه الضريبة المفروضة على الأرض بين العشر او النصف على المحاصيل (الجهشياري، ١٩٣٨)؛ (الدينوري أ.، ١٩٦٠)، وربما السدس او الثلث (الاصطخري ، ٢٠٠٤)؛ (النويري أ.، ١٤٢٣ هـ)؛ (كرستسن، بلا-ت)، ويكون هذا الاختلاف تبعاً الى بعد الارض او قربها عن الأسواق وكذلك على نوعية المحاصيل (الدينوري أ.، ١٩٦٠)، أو ما تكون عليه الارض من ناحية الخصوبة والجودة لها ولكن تحصيل الضرائب على هذه الطريقة كان يسبب ظمناً احياناً لسوء الجباية المتبعة من قبل المشرفين على عملية الجباية (كرستسن، بلا-ت)، او لتلف المحاصيل عند تاخر مفتشين الحكومة الموكلين بتقدير هذه الضريبة، او خصم ما يستحق عليه من ضريبة وان عدلت الحكومة الساسانية عن ذلك كما ذكر الماوردي ذلك في قصة سبب العدول: (وكان الخراج في أول أيام الفرس جارياً على المقاسمة)، حتى مسح قباذ بن فيروز (ت ٥٣١ م) الارض وضع لها الخراج وكان السبب في مسحه... عندما خرج الملك في يوماً للصيد فدخل في شجر متشابك للصيد، ووصل لثلة مشرفة على البستان، كي يرى ما في داخله من صيد، فرأى عجوزاً تعمل

فيه وكان يكثر في البستان كثير من النخل وأشجار الفواكه المثمرة، وكان معها طفلاً صغيراً حاول أن يأخذ شيئاً من الرمان فمنعته المرأة من ذلك، فتعجب الملك لذلك الفعل وأرسل لها من يسألها عن السبب لمنعه من تناول الرمان، فأجابت المبعوث: (إن للملك حقاً في عطاء الثمار لم يأت لحد الآن من يقسم الثمار ويخرج حصّة الملك، واخشى أن ينال الصبي من الثمار شيئاً قبل أن يقسم مبعوث الملك الثمار ويأخذ حقه، فوقع قولها في استحسان الملك فأرأى على رعيته، فامر وزرائه بمسح الأرض حتى يعرفون الحصص العائدة لهم، ليتمكن كل إنسان أن يستفاد من حصته في وقت الحاجة لها) (الماوردي ١، بلا-ت)؛ (الحموي، 1995).

يعتقد البعض أن الازمة الاقتصادية التي عصف بالدولة الساسانية والتي كانت عاملاً لظهور الحركة المزدكية هي التي دعت إلى هذا التنظيم (ابن حجر العسقلاني، 1326هـ).

وقد اتّبع بعض ملوك ساسان سياسة التوسع في منح الإقطاعيات الواسعة، ومن بينهم بهرام بن بهرام، حيث عمدوا إلى الضياع فانترعوها من أربابها وعُمارها، وهم أرباب الخراج ومن تؤخذ منهم الأموال، فأقطعوها للحاشية والخدم، وأهل البطالة وغيرهم، فعمدوا إلى ما تعجل من غلاتها، واستعجلوا المنفعة، وتروا عمارتها وما يصلح الضياع، وسومحوها في الخراج، لقربهم من الملك، ووقعوا لحيف على من بقي من أرباب الخراج وعمار الضياع، فانجلوا عن ضياعهم (E.G. Bromne, 1909)، ورحلوا عن ديارهم، فقلت العمارة، وخربت الضياع، وقلت الأموال إلا أن قاضي قضائهم (موبدان - موبذ) أشار إلي هب النصيحة، وأعلمه بما جرى من حال أرباب الضياع وخرابها، وهلاك الجند والرعية، وطمع في الملك توالى ولمدة خمس سنوات على مملكة الفرس ما لا يقل عن أحد عشر ملكاً (مؤنس، 1987) (ومن خلال ما تقدم يمكن أن يوصف المجتمع الساساني بأنهم مجتمع طبقي مغلق، وهي صفة ملازمة لكل المجتمعات الإقطاعية حيثما تكون، فقد كان نظام الفرس آنذاك نظاماً إقطاعياً، يكاد يستقل كل وال بأمر مقاطعته، ويستمر والياً مدى حياته غالباً، حيث يراعي الملك رغبة المقاطعة في من يولى عليها (أمين، 1975) وإن التركيب الطبقي للمجتمع في الإمبراطورية الساسانية كان مجتمع عبيد، تحول بالتدريج إلى مجتمع إقطاع، في أواخر العهد الساساني، حيث كانت كل طبقة قد قسمت إلى عدد من الدرجات، وقيدت أسماء الأسر الكبيرة في الكتب والدواوين، لكي تعنى الدولة بحياتهم، وتصور شرفهم. وكانت قوانين الملكية تمنع من بيع أملاك هذه الأسر إلى أفراد الشعب. وكان الخروج على الدين الرسمي (الزردشتية) يؤدي إلى الحرمان من الامتيازات الطبقية، حيث يفقد الإقطاعي إقطاعياته، وبالتالي امتيازاته، فتؤول إلى أقرب وريث له (كرستسن، بلا-ت).

ويمكن القول أن نظام ملكية الأراضي، وأسلوب الإنتاج الزراعي عند الساسانيين، هو نظام اعتمد على كبار الإقطاعيين الذين امتلكوا فلاحين خاصين يزرعون ما يطلبه منهم الملاكون، ويحصلون بمقابل ذلك على أجره معيناً. فكانت قلاع الأحرار نتيجة هذا تمتلك جميع وسائل الترف، حتى أن بعضهم قد احتفظ بجيوش خاصة لحمايتهم. ومن هنا يتضح أهمية إحياء الموات، والعناية بالأرض الزراعية، والإقبال على الاستثمار الزراعي سيما وأن القطائع، وبيع الأرض وشراها.

قواعد الخراج ومقاديره عند الساسانيين

وقد فرض الملك الساساني (كسرى انشروان) الخراج على المساحات التي كانت تقاس حسب الوحدة للمساحة التي كانت تسمى جريباً (هنتس ، 1970م)؛ (الشرياصي، 1981م)**، ويقدر الجريب بـ(21592م) وكان يؤخذ درهمين على كل جريب من الأرض، وقد حسبت اشجار والنخيل وتم أحصاء الناس لكي يجعل الخراج على الحاصلات. وتوضع الجزية على الرؤس للسكان (الدوري ، 2008م)، لكن الوفاة عاجلته قبل أن يتم ذلك (الدينوري أ.، 1960)؛ (ابن الجوزي ، 1992 م).

أما المصادر التاريخية تؤكد لما جاء كسرى أنوشروان (531-579م) أتم الإجراءات التي بدأت في عهد والده (اليقوبي، 2004م)؛ (المسعودي ... بلا-ت)؛ (المسعودي ع.، بلا-ت)؛ (ابن الجوزي ، 1992 م)؛ (كرستسن، بلا-ت)، وطور الملك كسرى انشروان قوة جديدة يطلق عليها (نبلاء القرى) وهم الدهاقنة جعل مصروفاتهم وتجهيزاتهم على الحكومة المركزية للدولة، وحينما كان تجهيز الجيش الساساني من مسؤولية النبلاء في الدولة وكان النبلاء في فترة السلم يستخدمون الجنود في حقولهم ويلزمونهم بالعمل كخدم، ولكن الملك كسرى انشروان ربط الجيش مباشرةً بالحكومة المركزية أكثر من ارتباطهم سابقاً بالنبلاء المحليين. لذا اخذ تنظيم الزراعة والعائدات تختلف عما سبق. ودونت عدد الجربان للأرض الممسوحة (الريس، 1961م)، وكذلك حدد نوع المحاصيل المزروعة في الأراضي الممسوحة (ابن الاثير، 1997م)؛ (كاتبتي، 1994م)، وكمية الخراج المقدر عليها، فكانت كالاتي:

" درهم واحد في السنة على كل جريب من القمح والشعير وثمانية دراهم على كلجريب من الكرم (الأعناب)" (الطبري ، 1387 هـ)؛ (ابن الجوزي ، 1992 م)؛ (النويري ، 1423 هـ)؛ (كرستسن، بلا-ت)؛ (الريس، 1961م)؛ (دينيت ، 1960م)؛ (الدوري ، 2008م).

"و ستة دراهم على كل جريب برسيم" (كرستسن، بلا-ت)؛ (دينيت ، 1960م).

" وخمسة أسداس الدرهم على كل جريب الارز" (مسكويه ، 1978م).

ونص القانون على عدة نقاط منها :

الغاء النسب المئوية على المحاصيل الزراعية واستبدالها بوضائع نقدية او عينية. القيام بمسح شامل للأراضي الزراعية كلها (اليقوبي، 2004م)، وأمر بالغاء كافة السجلات والدفاتر الخاصة بالخراج في الفترات السابقة لحكمة (خواند امير، 2016) يكون الخراج حسب قدرة الأرض على الانتاج (اليقوبي، 2004م) كما واعفى كل من بارت زراعته وقت جباية الضريبة (كرستسن، بلا-ت) عدم تغيير ضريبة الخراج التي وضعت على المحاصيل الزراعية (كرستسن، بلا-ت) يسد الخراج خلال ثلاثة أنجم أي كل اربعة اشهر يدفع الثلث (الدينوري ، 1960 م) (عبدوس(ت331هـ)، 1938م) ووضع الخراج (مسكويه أ.، 1978م) على سبعة اصناف من المحاصيل الرئيسية وهي(الحنطة، الشعير، الارز، الكرم، الرطب (ابن منظور ، 1414هـ)، النخل والزيتون. واعفى بقية المحاصيل والاشجار المتفرقة التي لا تشكل بستان واحد والاشجار التي تنمو بصورة طبيعية والمحاصيل غير المنتجة (مسكويه أ.، 1978م).

وقد نص القانون الجديد ان المبالغ المالية المستوفاة تكون: " بالدرهم"، وان المساحة تقدر "بالجريب"، (الماوردي ، بلا-ت)؛ (الجميلي، 2005م) اما الاشجار فيتم حسابها بالعدد.

نوع المحصول المساحة بالجريب الضريبة المقدرة بالدرهم

الحنطة	1	1	(ابن البلخي ، 2012م)
الشعير	1	1	(مسكويه أ.، 1978م)
العنب	1	8	(كرستسن، بلا-ت)
برسيم	1	7	(كرستسن، بلا-ت)
الارز	1	5.6	(مسكويه أ.، 1978م)
الرطاب	1	7	

أما أشجار النخيل والزيتون فيؤخذ من كل أربع نخلات فارسية درهم واحد (المسعودي ع.، بلا ت). وست نخلات دقل (ابن سيدة، 1996 م) درهم.

سعى كسرى ابرويز (591-628م)، لإعادة بناء إيران في المجال الاقتصادي. وقدر مبلغ المال الموجود في خزانة كسرى الثاني في السنة الثامنة عشرة من ملكه (608 م) (600 مليون درهم)، وذلك لقيامه بإصلاح الأراضي وكذلك للزيادة غير المسبوقة لعدد السكان في وقته، لذا لوحظت زيادة في إيرادات الخزينة ودونت بالمبلغ المذكور أعلاه وهو امر عادي ومقبول يدل على اهمية الخراج وكميته (ابن قدامه، 1981م).

وقد حدث في عهد كسرى ابرويز حربا بين الإمبراطوريتين الساسانية والبيزنطية استمرت خمسة وعشرين عاما (103م-628م) التي انتصر فيها الساسانيون على البيزنطيين حصل فيها الساسانيون على مبالغ كبيرة الا ان تلك المبالغ لم تدم طويلا اذ حدث فيضان كبير عام 627-628م دمر معظم مشاريع الري، وأدى إلى تحول الأنهر من مجاريها، وهدم السدود، وسبب تكوين الأهوار والبطائح (سوسه، 1983م).

فقد حدث فيضان في نهر الفرات ودجلة وكانت زيادة المياه بشكل كبير لم يسبق لها مثيل، مما ادى بثوق كبيرة في ضفافه وسدوده، ادت الى تكوين البطائح فبعد ان طغى الماء على العمارات والزروع، غرقت عدة طساسيج، وبسبب الحروب حدثت شقوق في السداد الترابية لجانب نهر دجلة والفرات من دون ان ليقفت اليها المسؤولين عن متابعة الانهر (الدهاقين) وقد عجزوا عن تلافي تلك

الكسرات و سد معظمها لذلك اتسعت البطائح (الاهوار) وعظمت فكانت مساحة البطائح تتغير من سنة إلى أخرى، حسب مقادير الفيضانات. ففقدت بلاد السواد الكثير من الأراضي الزراعية الخصبة؛ نتيجة انتشار (الاهوار) البطائح فيها (سوسة، 1983م). وأورد ابن خرداذبة بعض الأرقام لمبالغ جباية سواد العراق في العهد الساساني بشكل عام قائلاً: "فأما مبلغ جباية السواد في القديم فانه جبي لقباذ الملك ابن(فيروز) (ابن حبيب ، بلا- ت) ؛ (ابن قتيبة، 1992 م) *** مائة ألف وخمسين ألف درهم مثاقيل، وكان اجتبى لكسرى ابرويز (ابن حبيب ، بلا- ت)؛ (ابن قتيبة، 1992 م) ؛ (الطبري ، 1387 هـ) ؛ (المسعودي ،... بلا- ت) خراج مملكته في سنة ثمان عشرة من ملكه أربعمائة ألف ألف مثقال وعشرين ألف ألف مثقال يكون وزن سبعة ستمائة ألف ألف ثم بلغت جباية مملكته بعد ذلك ستمائة ألف مما يشير إلى التطور البالغ في مقادير الخراج.

ان الخراج في زمن الساسانيين قد مر بعدة مراحل من المقاسمة الى المساحة والتنظيم. وكان الخراج على مدى الحكم لهذه السلالة مصدر أساسي من دخل الدولة وقد مر في عدة مراحل كان ابلغها في حكم الملك قباد وأتمه الملك كسرى انشروان وبعده ابنه شيرويه ولكن عدم اهتمام حكام الإمبراطورية فيما بعد بمصادر الخراج وعدم تنظيم أمور الفلاحين والمزارعين أدى إلى تدهور كبير وواضح في اقتصاد الإمبراطورية الساسانية خصوصاً حينما لم يراعى وضع المياه و الأنهار في بلاد السواد المصدر الأساسي لهذه الضريبة وخصوصاً نهر دجلة عندما حدثت بثوق كبيرة فيه وتغير مسار النهر عدة مرات، وانهيار بعض السدود (سوسة، 1983م) كل ذلك أدى إلى ضعف الإمبراطورية كثيراً فعمت الفوضى في البلاد واستغل العمال مناصبهم، ودخلت في دور التدهور بعد مقتل كسرى ابرويز وتولى من بعده عدة ملوك إلى أن استقر الأمر على يد الملك يزيدجرد الثالث 634 م الذي انهيار حكمه في معركة القادسية زمن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رض).

ثالثاً: الخراج في عهد الخلافة الراشدة.

• الخراج في عهد الرسول الاكرم محمد بن عبدالله صلى الله عليه واله وسلم

كان حكم النبي محمد صلى الله عليه واله وسلم في المدينة المنورة وكانت اغلب غزواته وحروبه محدودة وكانت اغلب الأراضي التي أخذها العرب المسلمين بحدود الجزيرة العربية لم يكن لها نظاماً معيناً كباقي الإمبراطوريات المجاورة مثل الساسانيين او الروم البيزنطيين

حينما كانت الأرض هي ملك للملك الساساني أصبح الفلاحين ومزارعين عمالاً له واهتموا بأداء واجبات الخدمة العسكرية أكثر من الزراعة كما وان واردات ضريبة الخراج أخذت وارداتها تذهب لبيت العدل أو ديوان العدل، شعر الناس بنوع من الاضطهاد والظلم فكانت الأرضية ممهدة إمام العرب المسلمين فيما بعد.

ومن الأشياء المهمة أيضاً عدت الأرض في الحكم الإسلامي أي أراضي البلاد المفتوحة ملك للمسلمين يؤدون ضريبة تذهب وارداتها لبيت مال المسلمين وان الفلاحين ملاك أحرار يزرعون أراضيهم ويتوارثونها. واستمر التنظيم الإصلاحي للخراج في بلاد فارس الذي تحول من مفهوم المقاسمة إلى المساحة بقي ساري المفعول في الحكم الإسلامي إلا أن المسلمين لم تكن لهم معرفة سابقة بآليات جمع الخراج والقوانين والأنظمة السائدة في البلاد المفتوحة فحدث اختلاف في طريقة جمع الخراج وليس في مفهومه كنظام اقتصادي لان المسلمين لا يملكون الدراية والمعرفة بمفهوم الخراج حسب الترتيبات الاقتصادية للنبي محمد صلى الله عليه واله وسلم، فكان موقف الخليفة عمر رضي الله عنه واضح في سؤال الدهاقين العراق وفارس حول آلية جمع الخراج في الفترة السابقة فأقر إصلاحات كسرى مؤقناً حتى إجراء عمومية المسح الشامل لسواد العراق وتقدير مقادير ضريبة الخراج.

• الخراج في العهد الراشدي

كانت الإجراءات التنظيمية التي أمر بها القادة على البلدان المفتوحة في أوائل العهد الراشدي هي اخذ الجزية من دون الإشارة إلى الأرض ومنها عهود الصلح التي أمضاها خالد بن الوليد في سنة 12 هـ مع بعض قرى السواد والتي نصت على فرض جزية مشتركة فقط. وكانت هذه الإجراءات تشابه كما سار عليه الرسول الأكرم في مناطق تيماء وتبالة وجرش وتبوك والجرباء التي اقتضت على فرض الجزية (كاتبي، 1994م).

ولم يرد مصطلح الخراج في عهود الصلح التي أمضاها الخليفة الاول أبو بكر الصديق (13-11هـ 632-634م)، لأنه كان جزءاً من الجزية العامة (بيومي، 1979م)؛ (كاتب، 1994م)، أما البدايات الحقيقية لاستخدام ضريبة الأرض - الخراج - فقد جاءت في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (فلوتن، 1934م).

1- نظرية الخراج في عهد الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

ويظهر من الروايات أن عمر بن الخطاب لم يحدد لموظفيه مقدار الضريبة بل تركها لتقديرهم شريطة استطاعة الفلاحين دفعها، إذ روى عمرو بن ميمون (ابن سعد، 1996 م)؛ (ابن حجر العسقلاني، 1326هـ)؛ (الذهبي، 1998م) (ت 75 هـ 694 م) عن عمر بن الخطاب عمر بن الخطاب أنه قال لعثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان: "كيف وضعتما على الأرض لعلكما كلفتما أهل عملكما ما لا يطيقون"، فقال حذيفة: "لقد تركت فضلاً"، وقال عثمان: "لقد تركت الضعف، ولو شئت لأخذته" (ابو يوسف، بلا-ت). وقد واكب ابن اليمان فتوح المسلمين و أول من عمل بما وضعه الخليفة عمر بن الخطاب على أرض السواد حيث قال: "بعث عمر بن الخطاب حذيفة بن اليمان على ما وراء دجلة، وبعث عثمان بن حنيف على ما دون دجلة، فوضعا على كل جريب قفيزاً ودرهماً" (البلاذري، 1988م)، وفي موضع آخر قال: "شهدت عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأتاه بن حنيف فجعل يقول: لو وضعت على كل جريب من الأرض درهماً وقفيزاً من طعام لا يشق ذلك عليهم ولا يجهدهم" (ابن رجب، بلا ت)؛ (ابن القيم الجوزية، 1981م)، ولم يتحدث عمرو بن ميمون عن نوعية القفيز المدفوع، ويحتمل أن يكون القفيز هو من نوع المحاصيل المأخوذ على أرضها الخراج.

وتعد روايات عمرو بن ميمون ذات أهمية، لأنها لراوي قريب في الزمان والمكان للحدث، مما يعطي لرواياته أهمية خاصة. وما قاله عن مسح أرض السواد، ووضع مقدار من النقود على كل جريب (2400م2) درهماً وقفيزاً، ويبدو أن عمرو في رواياته قد الغى الضريبة عن باقي المحاصيل الأخرى بمثل العنب والنخيل أو الرطب أو باقي الثمار والمنتجات الزراعية التي تنتجها الأرض (ابو عبيد، بلا ت)؛ (ابن زنجويه، 1986م)؛ (ابن الفقيه، 1422هـ)؛ (الحموي، 1995)؛ (الحنبلي، 1985م) و في رواية أخرى بين الشعبي أن الإجراءات التي قام بها عمر بن الخطاب بقوله: "إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مسح السواد فبلغ ستة وثلاثين ألف ألف جريب، وأنه وضع. على جريب الزرع درهماً وقفيزاً، وعلى الكرم عشرة دراهم، وعلى الرطبة خمسة دراهم" (السرخسي، 1978م)؛ (الصولي، 1922م) تشير هذه الرواية إلى فرض مبالغ ضريبية نقدية وعينية على الزرع، والأشجار المثمرة فقط، وكذلك لم يوضح إذا كانت هذه الضريبة هي جزية أم خراجاً.

وفي رواية أخرى يشير إلى أن الخليفة وضع على الجريب الدرهم أو الدرهمين حيث تكون هذه الرواية مهمة، لأنها تشير و لأول مرة إلى استخدام مصطلح خراج في أرض السواد، التي تعني الضرائب المفروضة على الأرض وعلى الأشخاص، والظاهر أن هذه الإجراءات جاءت تالية، لإضفاء الصبغة الشرعية على مسألة الخراج.

أما ما دفع الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) لأنشاء ديوان الخراج بعدما استشار الصحابة والناس في أموال الخراج الطائلة التي قدمت من البحرين والتي بلغت (خمسائة ألف درهم) فأشاروا عليه بديوان الخراج الذي قسم حسب الفئات فبدأ بالصحابة ثم زوجات النبي صلى الله عليه واله وسلم (امهات المؤمنين رضي الله عنهن)، وبعد خراج حمير للقادة الجيوش، والأطفال (ابو يوسف، بلا-ت).

ومما ظهر فأن مفهوم الخراج بالمعنى الخاص تمحور متأخراً، مما يجعلنا نذهب إلى أن العرب المسلمين بعد جمعهم المبالغ بشكل إجمالي في بادئ الأمر سموها الجزية وكانت جزية على الرؤوس وعلى الارزاق، إلا أنه بالتدريج وبعد فترات متأخرة قسمت الضريبة على الأرض وسميت الخراج والضريبة على الرؤوس وسميت جزية، لذا يدفعنا ذلك إلى التأكيد بأن العرب المسلمين اختلط عليهم في أول الأمر التمييز بين الجزية والخراج باعتبارهما ضرائب منفصلة، والتمييز جاء في الفترات اللاحقة (فلهاوزن، 1998م)؛ (بيكر، 1998م).

2- نظرية الخراج عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام)

إن مسألة الأحياء للأرض وجدت منذ زمن الخليفة عمر بن الخطاب سابقاً. لأن التوسع في العمل الزراعي يظهر جلياً في إصلاح القنوات والجسور، وإقامة السدود، وحفر وتجديد الأنهار، كما حاولت الدولة إضافة إلى مسحها الأرض، وإحصاء السكان -كما حصل في العراق مثلاً- إلى عملية إصلاح الضرائب التي تستقطع من المزارعين. وقد شجعت على إعمار الأرض عن طريق إطلاق اليد في إحياء الموات، ربطت ذلك بمدة معينة كي لا يحصل ضرر من جراء التحجير، وعملت علمت على تشجيع ذلك بامتلاك الأرض إلا أن ذلك أدى إلى عملية البيع والشراء، وفي الأراضي التي يتم إحيائها، كما وإن عملية تجفيف المستنقعات، وإرواء الأرض، يعد عملاً ذا طابع استثماري، ينمي الأموال، ويحقق حيوية اقتصادية، مما يشير إلى أنّ اقتصاد الدولة لم يكن جامداً.

فأوجد هذا التوسع في العمل الزراعي، إيجاد فرص عمل كبيرة في الجانب الزراعي، وفي استصلاح الموات بالذات، ومن المعلوم أن لهذا الأمر أهمية كبيرة في تحريك الطاقات المعطلة وزيادة في الثروة ونموها لدى بعض الأفراد.

وبما أن الظرف الذي حكم بها علي بن أبي طالب (ع) كانت صعبة. حيث كانت النقاطات خصوصاً من قريش كثيرة (الجاحظ، 1969م)، وكان الإمام علي قبل أن يتولى الخلافة يعلم أن اتساع الثروة التي امتلكها البعض من أصحاب النفوذ من قريش جاءت من غير وجه حق، فكان همه تعديل الأمور ووضع الحق في نصابة فيما إذا حكمهم، وعلى ذكر ذلك قال عبد الله بن عباس: "دخلت على أمير المؤمنين عليه السلام بذئ قار وهو يخصف نعله فقال لي: ما قيمة هذا النعل؟ فقلت: لا قيمة لها! فقال عليه السلام: "والله لَهِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ إِمْرَتِكُمْ، إِلَّا أَنْ أُقِيمَ حَقًّا، أَوْ أَذْفَعَ بَاطِلًا". فعندما تولى الإمام علي السلطة انتزع كثيراً من الأملاك كان الخليفة الثالث عثمان بن عفان (رض) منحها إلى جماعة خاصة من المسلمين (المسعودي ...، بلا- ت). فقد منع التصرف في أراضي الصوفا، وأرجعها للامة وتحدث عن الأموال المحصلة من وادها لتلك الجماعة حيث قال: "والله لو وجدته قد زوجت به النساء، وملكت به الاماء، لرددته فإن في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل فالجور عليه اضيق" (بن أبي طالب، بلا ت).

اهتم الإمام علي بعمارة الأرض وسهل من إجراءات جباية الخراج من المزارعين كثيراً. فعند تنصيب مالك الأشتر واليا على مصر عهد إليه الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام كتب إليه عهداً قال فيه: "ولیکن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج؛ لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد، وأهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً، فإن شكو تقلأ أو علة، أو انقطاع شرب، أو بالة، أو إحالة أرض اغتمرها غرق، أو أجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم" وكذلك قال: "وانما يؤتى خراب الأرض من اعواز اهلها" (علي، 2010م). كما كان يوصي بإصلاح الأنهار، لأن ذلك أعظم فائدة من جباية الخراج واستقرار الأحوال الاقتصادية. وقد كتب في ذلك إلى قرظة بن كعب الأنصاري: "أما بعد فإن رجلاً من أهل الذمة منع ملك، ذكروا نهراً في أرضهم قد عفا، وادفنا فيه لهم عمارة على المسلمين، فانظر أن توهم، ثم أمر وأصلح النهر، فلعمري لئن يعمروا أحب إلينا من أن يخرجوا وإن يعجزوا أو يقصروا في واجب من صلاح البلاد والسلام" (اليقوي، 2004م).

ورفض عليه السلام الاستحواذ على الصوفاي وتقسيمها أو تملكها (جودة، 1979م)، قائلاً: "لولا أن يضرب بعضكم وجوه بعض، لقسمت هذا السواد بينكم" (ابن ادم، 1384هـ)، وربما كان بدافع قناعته بأن الملكية سبب الاضطرابات والانقسامات، والتطور الذي حدث في نظام الخراج على عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رض) لم يلزم علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ولم يمنع اجتهاد من يأتي بعده من الخلفاء وأولي الأمر، فقد أجرى الخليفة عمر نفسه تعديلاً في خراج الكرم.

عدل الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في الخراج وسعى في تنظيم السواد بشكل شامل ودقيق، كي يزيل أية ظاهرة تنتقص من عدالة نظام الخراج، بحيث يظل ملائماً لطاقة الفلاحين وحاجاتهم. فقد بعث مصعب بن يزيد الأنصاري على ما سقى الفرات، ... وأمرني أن أضع على كل جريب زرع غليظ من البر درهماً ونصفاً، وصاعاً من طعام، وعلى كل جريب وسط درهماً، وعلى كل جريب من البر الزرع الرقيق ثلثي درهم، وعلى الشعير نصف ذلك، وأمرني أن أضع على البساتين التي تجمع النخل، والشجر على كل جريب عشرة دراهم، وعلى جريب الكرم إذا أنتت عليه ثلاث سنين، ودخل في الرابعة وأطعم، عشرة دراهم، وألغي الخراج عن كل نخل شاذ عن القرى ما يأكل منه الماره، وألا أضع على الخضروات شيئاً، و المقاثي والحبوب والسمن (والقطن)" (الدينوري أ.، 1960)؛ (البلاذري، 1988م).

ومن خلال ذلك يتضح أن الخراج في عهد الخليفة علي (عليه السلام) زاد نصف درهم فقط على الأرض ذات الزرع الجيد، ونقص ثلثي درهم عن جريب الزرع الرقيق، وبعد أن كان خراج الشعير مساوياً لخراج البر - مع أن البر أعلى ثمناً - صار خراج الشعير على النصف عن البر.

وأعفى الامام علي عليه السلام الأرض التي كانت تزرع بالخضروات من الخراج، وكذلك الحقول التي تتخذ مراعي بعد زراعتها بالحبوب أي ترعى قبل حصادها من قبل الحيوانات، ومن الملاحظ ان هكذا حقول كانت محدودة المساحة. وربما كان الفلاحين يزرعونها لمعيشة حيواناتهم وليس للبيع، لذا كان رأي الإمام علي أن يعفيها من الخراج . وأعفى النخل والشجر المتفرق الذي يطعم منه ابن السبيل.

الخاتمة

شكل الخراج عماد الاقتصاد، وهو يعني ضريبة الاراضي الزراعية التي تعد من أهم دعائم اقتصاد الدولة مع مراعاة الظروف الزراعة، ولذا اهتم ملوك الإمبراطورية الساسانية بالخراج وقد سنوا له القوانين وقسموا الاراضي ليسهل عليهم احتساب الخراج بسبب اتساع الاراضي، وفي بعض الاحيان جرى تغيير في القوانين من اجل مصلحة الرعية كما حدث ايام الملك قباد بن فيروز . اما في عهد الخلافة الراشدة وخاصة بعد فتح العراق فقد استعانوا بقوانين الخراج التي اتبعها قبلهم الساسانيون، فضلا عن اتساع اراضي الخلافة، لكن المسلمين اجتهدوا في مقادير الخراج وتقسيم الاراضي، وعلى الرغم من ان الخراج اساس وركيزة اقتصاد الدولة الا ان الخلفاء اهتموا بأمور الرعية اكثر، كما جاء في وصية الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام) في عهده الى مالك الاشتر.

هوامش توضيحية

* عنوة : القهر؛ أي فتحت بالقتال، قوتل أهلها حتى غلبوا عليها. اما الاراضي الصلحة وهي عبارة عن الأراضي التي صالحوا عليها مع والي المسلمين وتسمى هذه بالأراضي الصلحية تارة والخراجية أخرى ، وهي تكون تابعة لكيفية المصالحة فإن صولحوا على أن تكون الأراضي ملكاً لهم ويؤدون الخراج كانت مملوكة لهم وإن صولحوا على أن تكون الأراضي ملكاً للمسلمين فلها شأن آخر .
** الجريب : هو مكيال يقدر بأربعة أقدرة، يفيد في المساحة، ويقدر على الأرض (3600 ذراع) وقيل (10000 ذراع)، ويساوي (1592م2)، وربما يعني العدد، ويقدر بحدود مائة نخلة عند أهل البصرة، ويجمع أجربة وجربان.
*** قباد بن فيروز: هو قباد بن فيروز بن يزيدجرد، أحد ملوك الفرس الساسانيين، الذي ملك ثلاثاً وأربعين سنة بعد عمه بلاسوبنى فيما بين فارس والأهواز، مدينة أرجان، فأسكن فيها سبهمذان، وبنى مدينة حلوان، مما يلي الماهاب، وبنى مدينة يقال لها: قبادخره، وكان ضعيفاً في ولايته.

المراجع

أبو بكر، محمد بن يحيى بن عبد الله (ت335هـ) الصولي. (1922م). *أدب الكتاب*. (تصحيح: محمد بهجت الأثري، المحرر) بغداد: المكتبة العربية.

بن ابي طالب . علي. (2010م). *عهد مالك الاشتر* (المجلد ط1). (اعداد فليح السوداني، المحرر) العتبة العلوية.
(ت القرن السادس الهجري)، ابن البلخي . (2012م). *فارسنامه*. (تحقيق وترجمة: يوسف الهادي، المترجمون) القاهرة.
. . E.G. Bromne. (1909). *A literary History of Persia*. London.

. . المسعودي. (بلا- ت). *التنبيه والإشراف*. (تصحيح: عبد الله إسماعيل الصاوي، المحرر) القاهرة: دار الصاوي.
إبراهيم بن محمد الفارسي إبراهيم بن محمد الفارسي الاصطخري . (2004). *المسلک والمملك*. بيروت: دار صادر.
ابو الحسن عل بن محمد بن حبيب البصري(450هـ) الماوردي . (بلا- ت). *الاحكام السلطانية* (المجلد ط1). (بن مبارك البغدادي تحقيق: احمد، المحرر) الكويت: مكتبة دار بن قتيبة.

ابو الحسن عمي بن اسماعيل (ت458هـ) ابن سيده. (1996م). *المخصص*. (تحقيق: جميل ابراهيم، المحرر) بيروت: دار صادر.

- أبو الحسن علي محمد حبيب البصري (450هـ) الماوردي. (بلا ت). الأحكام السلطانية. الكويت: مكتبة دار بن قتيبة.
- أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي (795هـ) ابن رجب. (بلا ت). الاستخراج لأحكام الخراج، ، ،. (تصحيح عبد الله الصديق، المحرر) بيروت: دار المعرفة.
- أبو بكر شمس الدين، محمد بن الحسن الشيباني (490هـ) السرخسي. (1978م). المبسوط. بيروت: دار المعرفة.
- أبو عبد الله محمد بن عبدوس (331هـ) الجهشيار. (1938). الوزراء والكتاب. (تحقيق وفهرسة: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، المحرر) القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي.
- أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي، (751هـ) ابن القيم الجوزية. (1981م). أحكام أهل النمة (المجلد ط2/). (تحقيق: صبحي الصالح، المحرر) بيروت: دار العلم للملايين.
- أبو عبد الله محمد بن منيع البصري، (320هـ) ابن سعد،. (1996 م). الطبقات الكبرى. بيروت: دار صادر.
- أبو عثمان عمرو بن بحر (255هـ) الجاحظ. (1969م). المحاسن والأضداد. بيروت: دار صعب.
- أبو علي أحمد بن محمد مسكويه. (1978م). تجارب الأمم، ، ج2، ط1 (المجلد ط1). (تحقيق أبو القاسم أمامي، المحرر) طهران: دار سروش للطباعة والنشر.
- أبو علي أحمد بن محمد مسكويه. (1978م). تجارب الأمم (المجلد ط1). (تحقيق أبو القاسم أمامي، المحرر) طهران: دار سروش للطباعة والنشر.
- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. (1414هـ). لسان العرب (المجلد ط3). بيروت: دار صادر.
- أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (711هـ) ابن منظور. (1414هـ). لسان العرب. بيروت، لبنان: دار صادر.
- أحمد بن إسحاق بن جعفر بن وهب بن واضح (ت بعد 292هـ) ابن الفقيه. (1422هـ). البلدان (المجلد ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
- أحمد . الشرباصي. (1981م). المعجم الاقتصادي الإسلامي. بلام: دار الجيل.
- أحمد . أمين. (1975). فجر الإسلام (المجلد ط 11). بيروت: دار الكتاب العربي.
- أحمد . سوسه. (1983م). تاريخ حضارة وادي الرافدين. بغداد: دار الحرية للطباعة.
- أحمد . شلبي. (1974). السياسة والاقتصاد في التفكير الإسلامي (المجلد ط3). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- أحمد بن أبي يعقوب إسحاق بن واضح (ت292هـ) اليعقوبي. (2004م). تاريخ اليعقوبي. (منصور . تحقيق جميل ، المحرر) إيران.
- أحمد بن داود (282هـ) الدينوري . (1960 م). الأخبار الطوال (المجلد ط1). (تحقيق: عبد المنعم عامر، المحرر) القاهرة: دار إحياء الكتب العربي - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- أحمد بن داود (282هـ) الدينوري. (1960). الأخبار الطوال (المجلد ط1). (تحقيق: عبد المنعم عامر، المحرر) القاهرة: دار إحياء الكتب العربي - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم القرشي البكري (ت 733هـ) النويري. (1423 هـ). نهاية الأرب في فنون الأدب (المجلد ط1). القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.
- أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم النويري. (1423 هـ). نهاية الأرب في فنون الأدب (المجلد ط1). القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.
- أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (ت852هـ) ابن حجر العسقلاني. (1326هـ). تهذيب التهذيب (المجلد ط1). الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية.
- أحمد بن يحيى بن جابر بن داود (ت279هـ) البلاذري، . (1988م). فتوح البلدان. بيروت: دار ومكتبة الهلال.
- ارثر . كرستسن. (بلا ت). إيران في عهد الساسانيين. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- الجهشيار، أبو عبد الله محمد بن عبدوس (ت331هـ). (1938م). الوزراء والكتاب. (تحقيق وفهرسة: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، المحرر) القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي.

- القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت 224هـ) ابو عبيد . (بلا ت). كتاب الاموال . (تحقيق: خليل محمد هراس، المحرر) بيروت: دار الفكر.
- الكهف. (اية 94).
- المؤمنون. (اية 72).
- جمال محمد جودة. (1979م). العرب والأرض في العراق في صدر الإسلام، ص131. الأردن: الشركة العربية للطباعة والنشر.
- حسين . مؤنس. (1987). لأطلس تاريخ الإسلام (المجلد ط1). مصر .
- حسين مدرسي طباطبائي. (1362 هـ.ش). زمين در فقه اسلامي. تهران: دفتر نشر فرهنگ اسلامي.
- حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخراساني (ت 251هـ) ابن زنجويه. (1986م). الاموال (المجلد ط1). (تحقيق: شاكِر ذيب فياض، المحرر) السعودية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- دانييل . دينيت . (1960م). الجزية والإسلام. (ترجمة فوزي فهم جاد الله، المترجمون) بيروت: مكتبة الحياة مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر.
- زكريا محمد بيومي. (1979م). المالية العامة الإسلامية " دراسة مقارنة بين مبادئ المالية العامة في الدولة الإسلامية والدولة الحديثة. مصر: دار النهضة العربية ومطبعة جامعة القاهرة.
- عبد الرحمن بن أحمد بن رجب (ت 795هـ) الحنبلي. (1985م). الاستخراج لأحكام الخراج (المجلد ط1). لبنان: دار الكتب العلمية، بيروت.
- عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت 597هـ) ابن الجوزي . (1992 م). المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (المجلد ط1). (عبد القادر عطا تحقيق: محمد ، و عبد القادر عطا ومصطفى ، المحررون) بيروت: دار الكتب العلمية.
- عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276) ابن قتيبة. (1992 م). المعارف (المجلد ط2). (تحقيق: ثروت عكاشة، المحرر) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- عبد العزيز . الدوري . (2008م). النظم الإسلامية (المجلد ط2). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- علي بن الحسين (ت 346هـ)، المسعودي. (بلا ت). أخبار الزمان ومن أبادها لحدث انواع جائب البلدان والغامر بالماء والعمران. (تحقيق: عبدالله الصاوي، المحرر) بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.
- علي . بن ابي طالب. (بلا ت). نهج البلاغة، بلا م: شرح محمد عبده.
- غياث الدين بن همام الحسني خواند امير. (2016). تاريخ حبيب السير في أخبار البشر. (تقديم جلال الدين هاني، المحرر) ايران: مطبعة حيدري.
- غيداء خزنة كاتبي. (1994م). الخراج من الفتح الاسلامي حتى اواسط القرن الثالث الهجري (المجلد ط1). بيروت- لبنان: مركز الدراسات الوحدة العربية.
- فالتر . هنتس . (1970م). المكابيل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العسلي. عمان: منشورات الجامعة الاردنية.
- فان . فلوتين. (1934م). السيادة العربية والشيعية والإسرائيليات في عهد بني أمية (المجلد ط1). (ترجمة: حسن إبراهيم حسن ومحمد زكي إبراهيم، المترجمون) مصر: مطبعة السعادة.
- فراهاني معصومي نيا رضائي. (2000). نظام مالي دولتهای مسلمان. تهران: بزوهشگاه فرهنگ واندیشه اسلامي.
- قدامة بن زياد البغدادي (377هـ) ابن قدامه. (1981م). الخراج وصناعة الكتابة (المجلد ط1). بغداد: دار الرشيد للنشر.
- كارل . بيكر. (1998م). الجزية، دائرة المعارف الإسلامية، ج6،. (ترجمة: أحمد الشناوي، المترجمون) الإمارات: مركز الشرق للإبداع الفكري، الشارقة.
- محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز (ت 748هـ) الذهبي. (1998م). تذكرة الحفاظ (المجلد ط1). لبنان: دار الكتب العلمية بيروت.
- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأمل الطبري . (1387 هـ). تاريخ الرسل والملوك. بيروت: دار التراث.

- محمد بن حبيب بن أمية بن عمرو الهاشمي البغدادي (ت 245هـ) ابن حبيب . (بلا-ت). المحبر . (تحقيق: إيلزة ليختن شتير ، المحرر) بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى (ت 1205هـ) الزبيدي . (بلا ت). تاج العروس من جواهر القاموس . الكويت: بلا دار نشر.
- محمد بن محمد بن عبد الواحد الشيباني الجزري (ت 630هـ) ابن الاثير . (1997م). الكامل في التاريخ (المجلد ط1). (تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، المحرر) بيروت - لبنان: دار الكتاب العربي.
- محمد ضياء الدين الرئيس . (1961م). الخراج (المجلد ط2). مصر: مكتبة الانجلو المصرية.
- محمود . الجميلي . (2005م). المكايل والاوزان والنقود العربية . بلا م: دار الغرب الإسلامي.
- مرتضى (1214-1281 هـ) الانصاري . (بلا-ت). المكاسب . (محمد كلانتر تحقيق وتعليق ، المحرر) بيروت: النور للمطبوعات.
- ياقوت بن عبد الله الرومي (ت 626هـ) الحموي . (1995). معجم البلدان . بيروت: دار صادر .
- يحيى بن سليمان القرشي الكوفي (ت 203هـ) ابن ادم . (1384هـ). الخراج (المجلد ط2). بلا م: المطبعة السلفية ومكتبتها.
- يعقوب بن ابراهيم الانصاري ابو يوسف . (بلا-ت). الخراج . بيروت: دار المعرفة.
- يوليوس . فلهاوزن . (1998م). الدولة العربية وسقوطه . (ترجمة: يوسف العش، المترجمون) دمشق: مطبعة الجامعة السورية.

المصادر الاجنبية

E.G. Browne: "A literary History of Persia". London, 1909. PP.181-182

ترجمة المصادر

- Abu Ubaid, Al-Qasim bin Salam bin Abdullah Al-Harawi Al-Baghdadi (d. 224 AH), The Book of Money, edited by: Khalil Muhammad Harras, Dar Al-Fikr - Beirut.
- Abu Yusuf, Yaqoub bin Ibrahim Al-Ansari, (d. 183 AH), Al-Kharaj, Dar Al-Ma'rifa, Beirut.
- Abu Yusuf, Yaqoub bin Ibrahim bin Habib bin Saad bin Habta Al-Ansari (d. 182 AH), (Al-Baladhuri, Ahmed bin Yahya bin Jaber bin Daoud (d. 279 AH), Futouh al-Buldan, Al-Hilal House and Library - Beirut, 1988 AD.
- Al-Dhahabi, Muhammad bin Ahmed bin Othman bin Qaymaz (d. 748 AH), Tadhkirat al-Huffaz, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1419 AH/1998.
- Al-Dinuri, Ahmed bin Daoud (282 AH), Al-Akhbar Al-Tawal, edited by: Abdel Moneim Amer, 1st edition, Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabi - Issa Al-Babi Al-Halabi and Partners / Cairo, 1960 AD.
- Al-Hamwi, Yaqut bin Abdullah Al-Rumi Al-Hamwi (d. 626 AH), Dictionary of Countries, 2nd edition, Dar Sader, Beirut, 1995 AD.
- Al-Hanbali, Abd al-Rahman bin Ahmad bin Rajab (d. 795 AH), Extraction of the Rulings of Tax, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1405 AH - 1985 AD.
- Ali bin Abi Talib, Nahj al-Balagha, Sharh Muhammad Abduh, Part 1.
- Ali bin Abi Talib, the era of Malik Al-Ashtar, prepared by Falih Al-Sudani, 1st edition, Al-Ataba Al-Alawiya, 2010 AD.
- Al-Istakhri, Ibrahim bin Muhammad Al-Farisi Al-Karkhi (d. 346 AH), Paths and Kingdoms, Dar Sader, Beirut, 2004 AD.
- Al-Jahiz, Abu Othman, Amr bin Bahr (d. 255 AH), Advantages and Opposites, Dar Saab, Beirut, 1969 AD.
- Al-Jahshiyari, Abu Abdullah Muhammad bin Abdos (d. 331 AH), Ministers and Writers, edited and indexed by: Mustafa Al-Saqqa, Ibrahim Al-Abiyari, and Abdul Hafeez Al-Shalabi, Mustafa Al-Babi Library and Press, Cairo, 1938 AD.
- Al-Karkhi, Abu Ishaq, Ibrahim bin Muhammad Al-Farisi Al-Istakhri (d. 346 AH), Masalik Al-Mamalek, Al-Nasr Foundation Publications.
- Al-Masoudi, Ali bin Al-Hussein (d. 346 AH), Akhbar Al-Zaman and those who exterminated it for a unique event that invaded countries and immersed in water and urbanization, edited by: Abdullah Al-Sawy, Dar Al-Andalus for Printing, Publishing and Distribution, Beirut.

- Al-Masoudi, Al-Tanbih wal-Ashraf, edited by: Abdullah Ismail Al-Sawy, Dar Al-Sawy - Cairo, without a copy.
- Al-Mawardi, Abu Al-Hasan Ali bin Muhammad bin Habib Al-Basri (450 AH), Royal Provisions, edited by: Ahmed bin Mubarak Al-Baghdadi, 1st edition, Dar Bin Qutaybah Library, Kuwait, without a copy.
- Al-Nuwairi, Ahmed bin Abdul-Wahhab bin Muhammad bin Abdul-Daim al-Qurashi al-Bakri, (d. 733 AH), Nihayat al-Arb fi Funun al-Adab, 1st edition, National Library and Archives, Cairo, 1423 AH.
- Al-Sarkhasi, Abu Bakr, Shams Al-Din, Muhammad bin Al-Hasan Al-Shaybani (d. 490 AH), Al-Mabsut, vol. 10, Dar Al-Ma'rifa, 1978 AD.
- Al-Shafi'i, Muhammad bin Idris bin Al-Abbas bin Othman bin Shafi' bin Abd al-Muttalib bin Abd Manaf al-Muttalabi al-Qurashi al-Makki (d. 204 AH), Al-Umm, Dar al-Ma'rifa - Beirut, 1410 AH/1990.
- Al-Sharbasi, Ahmed, Islamic Economic Dictionary, Dar Al-Jeel, 1981 AD.
- Al-Souli, Abu Bakr, Muhammad bin Yahya bin Abdullah (d. 335 AH), Literature of the Book, edited by: Muhammad Bahjat Al-Athari, Arab Library, Baghdad, 1922 AD.
- Al-Tabari, Muhammad bin Jarir bin Yazid bin Kathir bin Ghalib Al-Amlī (d. 310), History of the Messengers and Kings, Dar Al-Turath - Beirut, 1387 AH.
- Al-Yaqubi, Ahmad bin Abi Yaqoub Ishaq bin Wadh (d. 292 AH), History of Al-Yaqubi, edited by Jamil Mansour, vol. 1, Iran, 2004 AD.
- Al-Zubaidi, Muhammad bin Muhammad bin Abdul Razzaq Al-Murtada (d. 1205 AH), Taj Al-Arous from Jawaher Al-Qamoos, Kuwait, without a copy.
- First: the original sources.
- Ibn Adam, Yahya bin Adam bin Sulaiman al-Qurashi al-Kufi (d. 203 AH), Al-Kharaj, 2nd edition, Salafi Press and its Library, 1384 AH, p. 23
- Ibn al-Atheer, Ali bin Abi al-Karam Muhammad bin Muhammad bin Abdul Karim bin Abdul Wahid al-Shaybani al-Jazari (d. 630 AH), Al-Kamil fi al-Tarikh, edited by: Omar Abdul Salam Tadmuri, 1st edition, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut - Lebanon, 1417 AH / 1997 AD.
- Ibn al-Balkhi (d. sixth century AH), Farsnama, edited and translated by: Youssef al-Hadi, Cairo, 2012 AD.
- Ibn al-Faqih, Ahmad bin Ishaq bin Jaafar bin Wahb bin Wadh (died after 292 AH), Al-Buldan, 1st edition, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, Beirut, 1422 AH.
- Ibn al-Jawzi, Abd al-Rahman bin Ali bin Muhammad (d. 597 AH), The Regulator in the History of Nations and Kings, edited by: Muhammad Abd al-Qadir Atta and Mustafa Abd al-Qadir Atta, 1st edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1412 AH - 1992 AD.
- Ibn Habib, Muhammad bin Habib bin Umayyah bin Amr Al-Hashemi Al-Baghdadi (d. 245 AH), Al-Mukhbar, edited by: Else Lichten-Stetter, New Horizons House, Beirut, no-t.
- Ibn Hajar Al-Asqalani, Ahmad ibn Ali ibn Muhammad ibn Ahmad (d. 852 AH), Tahdheeb al-Tahdheeb, 1st edition, Al-Encyclopedia Press, India, 1326 AH.
- Ibn Manzur, Abi al-Fadl Jamal al-Din Muhammad bin Makram (711 AH), Lisan al-Arab, Kharj material, 3rd edition, Dar Sader - Beirut, 1414 AH.
- Ibn Manzur, Abi al-Fadl Jamal al-Din Muhammad bin Makram, Lisan al-Arab, Kharj material, vol. 2, Dar Sader, Beirut.
- Ibn Qadamah, Qudama bin Ziyad Al-Baghdadi (377 AH), Al-Kharaj and the Writing Industry, 1st edition, Dar Al-Rasheed for Publishing, Baghdad, 1981 AD.
- Ibn Qayyim al-Jawziyyah, Abu Abdullah, Muhammad bin Abi Bakr al-Dimashqi, (d. 751 AH), Rulings of the People of the Dhimmah, edited by: Subhi al-Saleh, 2nd edition, Dar al-Ilm Lil-Millain, Beirut, 1981 AD.
- Ibn Qudamah Al-Maqdisi, Muwaffaq Al-Din Abdullah bin Ahmed bin Muhammad bin Qudamah Al-Maqdisi Al-Dimashqi Al-Hanbali (d. 620 AH), Al-Mughni, without print, Al-Qahir Library, 1968 AD.
- Ibn Qutaybah, Abdullah bin Muslim bin Qutaybah al-Dinouri (d. 276 AH), Al-Ma'arif, edited by: Tharwat Okasha, 2nd edition, Egyptian General Book Authority, Cairo, 1992 AD.

- Ibn Rajab, Abu Al-Faraj, Abd al-Rahman bin Ahmad al-Hanbali (d. 795 AH), Extraction of the Rulings of Tax, edited by Abdullah al-Siddiq, Dar al-Ma'rifa, Beirut.
- Ibn Saad, Abu Abdullah, Muhammad bin Mani' Al-Basri, (d. 320 AH), Al-Tabaqat Al-Kubra, vol. 6, Dar Sader, Beirut. Ibn Sayyida, Abu Al-Hasan Ammi bin Ismail (d. 458 AH), Al-Mukhsas, edited by: Jamil Ibrahim, Beirut, 1996 AD.
- Ibn Zangawayh, Humaid bin Mukhlid bin Qutaybah bin Abdullah Al-Khurasani (d. 251 AH), Money, edited by: Shaker Theeb Fayyad, 1st edition, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Saudi Arabia, 1406 AH / 1986 AD.
- Khawand Amir, Ghiyath al-Din bin Hammam al-Hasani, History of Habib al-Sir fi Akhbar al-Bishr, presented by Jalal al-Din Hani, Heydari Press, Iran, ed.
- Miskawayh, Abu Ali, Ahmed bin Muhammad, Experiences of Nations, edited by Abu al-Qasim Imami, vol. 2, 1st edition, Soroush Printing and Publishing House, Tehran, 1978 AD.
- Murtada Al-Ansari, d. 1214-1281 AH, Al-Makasib, Part 4, edited and commented by, Mr. Muhammad Kalantar, Al-Nour Publications, Beirut.
- Qudamah bin Jaafar, Abu Al-Faraj, Qudamah bin Jaafar bin Ziyad Al-Baghdadi (d. 328 AH), Abscess and the writing industry, edited by: Muhammad Hussein Al-Zubaidi, Iraqi Ministry of Culture and Information, Dar Al-Rashid, Iraq, 1981 AD.
- Touch Oudi, The Meadows of Gold and the Minerals of the Essence, 5th edition, Dar Al-Andalus, Beirut - Lebanon, 1983 AD.